

الفصل الثالث

فهم أسباب اتساع نطاق التمرد والإرهاب
في المنطقة العربية

فَتَحَّ الربيع العربي أعين المواطنين العرب على واقع جديد، فقد أُنِحت لهم الفرصة أخيراً لتغيير حاضرم -وبالتالي- مستقبلهم. وفي الوقت نفسه قامت الحكومات وقوى الثورة المضادة بتوجيه مسار الأحداث منذ يناير ٢٠١١ بحيث يسمح للأيديولوجيات المتطرفة بالانتشار وبسط نفوذها. فبينما كان المتوقع أن تنتصر المعتقدات الديمقراطية القوية الحقّة والتمثيل السياسي والانسجام الاجتماعي، انتهى المآل بالعالم العربي -حتى الآن- إلى هيمنة عدم الاستقرار، والتعصب والتطرف والعنف على أراضيه. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الصورة بأكملها قائمة. فبينما يبدو العالم العربي عالقاً في نفق مظلم يوجد أيضاً مجال لبعض التوقعات الإيجابية، مثل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في تونس، وعدم امتداد الاضطرابات والقلاقل بالضرورة لتعم المنطقة بأكملها. ومع ذلك، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الراهن موجات من العنف، واتساع الفجوة بين أيديولوجيات أو معتقدات متعارضة ومتضادة فضلاً عن عودة الاتجاهات الهدّامة القديمة مثل "الخلافة بين السنة والشيعة"، و"التنافس السعودي/الإيراني"، والآثار السلبية لتدخل القوى الأجنبية في شؤون المنطقة وهيمنة أشكال ودرجات مختلفة من الإرهاب.

خرجت بعض التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى السنوات الخمس الماضية بوضوح عن سيطرة الساسة والمواطنين. ومع ذلك، قد يساعدنا سبر الملامح الاجتماعية للمنطقة في فهم بعض الحقائق. على سبيل المثال، لماذا نمت الطائفية في نهاية المطاف بهذا النمط الضخم في بلد مثل سوريا؟ مع العلم أن سكانه كانوا سيحصدون فوائد أكثر إذا طرحوا احتجاجاتهم الدينية جانباً. ويجوز أن النظام السوري يستفيد كذلك من اللعب على الورقة الطائفية، إلا أن هذا الوضع له مسببات تتعلق بطبيعة المجتمع السوري. وليس العنف جزءاً لا يتجزأ من البصمة الوراثية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فالفوضى التي سادت أرجاءها منذ عام ٢٠١١ يمكن تفسيرها بأساليب مختلفة، بعضها هيكلي

والبعض الآخر ذي صلة بتكرار دورة التاريخ أو تعاقبها. ولكي نتمكن من فهم وإدراك أهمية كل عنصر من هذه العناصر في شرح الأوجاع الكثيرة التي تعاني منها المنطقة، سوف نستعرض بادئ ذي بدء أنماط التحديات المختلفة التي خلفت هذا الكم من الاضطراب والارتباب وعدم التيقن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى السنوات الخمس الماضية. ثم سنقوم بتحليل الأسباب الكامنة وراء تلك العوامل الحيوية والآثار المترتبة عليها، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية أو الدينية أو غيرها. وأخيراً، سوف نسرد الشروط الأساسية التي نعتقد أنها ستسمح للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالاستفادة من بداية أفضل والتوجه في الوقت نفسه نحو آفاق من الاستقرار والأمن والكرامة الإنسانية في المقابل.

أولاً: منطقة تعج بالتحديات

أثبت الربيع العربي أن الاستقرار الظاهر والنسبي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان ضرباً من الوهم الخادع. فقد أثّرت فجأة الشكوك في عقود من الحكم السلطوي والسياسات القمعية بعد انتشار مد الانتفاضة التونسية (التي اندلعت في ٢٠١١) ليعم باقي دول المنطقة. وأدى فقدان بعض القادة أو الأنظمة الإقليمية الشرعية -كنتيجة مباشرة لعقود من الانتهاكات- إلى أحداث الربيع العربي. ولكن الربيع العربي جلب معه في نهاية المطاف حالة من انعدام الأمن أو عدم الاستقرار في المنطقة. وحل محل السيناريو الذي كان متوقفاً في البداية - إمكانية توفر فرصة للمواطنين للاستفادة بسهولة من القواعد الديمقراطية- سلسلة من التهديدات والتحديات قوّضت بشكل كبير الآفاق المستقبلية للمنطقة. وتضمن ذلك أمثلة من التشرذم السياسي و/أو الإقليمي، وبروز ميليشيات وفصائل متناحرة، وإحياء الصدع بين السنة والشيعية، وتطرف بعض الجماعات والحركات، فضلاً عن توطيد الطائفية والإرهاب.

١) التشرذم السياسي والتفتت الجغرافي

ليست فكرة الانتماء الوطني بجديدة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي حين حققت العديد من البلدان العربية استقلالها الوطني خلال النصف الأول من القرن العشرين،

استطاعت أقاليم كثيرة كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية أن تؤكد بالفعل خصائص تاريخية ومحلية ساهمت في تشكيل هوياتها القومية المعاصرة^١. واليوم، لا يزال الشعور الشعبي بالانتماء الوطني قوياً في العديد من البلدان العربية إن لم يكن فيها جميعاً. ولكن حالات الاستقطاب السياسي مقترنة باستمرار بعض الخصوصيات المحلية التاريخية أفضت أيضاً إلى شق الصدع وخلق بعض الفجوات. ومن هذا المنظور، عاصرت أربع دول تغييرات واضحة وتطورات عميقة أثارت الشكوك في مصير ترابطها الوطني ووحدتها الإقليمية وهي العراق وليبيا وسوريا واليمن.

بالرغم من السياسات التهميشية الممنهجة، اكتسبت سوريا على مدار عقود عدة سمعة مبالغ فيها بأنها بلد يتمتع سكانه بانتماء قومي وبحس وطني كبير -إذا طرحنا جانباً الحالة الكردية- يحوان أي خصوصيات محلية. ولكن يبدو أن السنوات التي مرت منذ عام ٢٠١١ دون أن تُسوى فيها الصراعات أثارت القوى المحركة للتفكك الإقليمي^٢. أما اليمن، فهو بلد كان يعاني بالفعل من الانقسام حتى الماضي القريب بين جزئيه الشمالي والجنوبي، وسقط حالياً في تنافر داخلي عميق، فظاهرة الحوثيين وتصاعد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والتوظيف الجزئي للقوى القبلية مرة أخرى وكذلك حالة الحرب الواضحة التي تقف فيها مجموعات من الأطراف الفاعلة وحلفاؤها في المواجهة (المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، وربما إيران ...) كلها تثير شكوكاً متزايدة حول تلاحم أراضي اليمن في المستقبل^٣. وفي ليبيا، وهو بلد كان يتألف في البدء من ثلاث مناطق مختلفة، لم يفلح لا الملك إدريس ولا

١- انظر: يوجين روغان، سقوط العثمانيين: الحرب الكبرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص ٢٤٣-٢٧٤. The Great War in the Middle East: The Fall of the Ottomans, Eugene Rogan, Basic Books, 2015.

٢- للاطلاع بانتظام على أحدث مستجدات الوضع الراهن في سوريا، انظر: <http://www.understandingwar.org/project/syria-project>

٣- انظر على سبيل المثال:

Peter Salisbury Federalism, Conflict and fragmentation in Yemen, Saferworld, October 2015,

<http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=0c54e3b3-1e9c-be1e-2c24-a6a8c7060233&lng=en&id=194318>.

هذا التقرير، على غرار العديد من التقارير الأخرى التي تناولت القضايا اليمنية، يبحث على استحياء إمكانية التفتيت الجغرافي لليمن، ولكن مازال يُنظر إليه باعتباره احتمالاً قائماً.

معمر القذافي في تجاوز الخلافات بينها وتعزيز الشعور القومي بالانتماء الوطني^٤. وقد اتسعت الهوة -التي خلقها و تلاعب بها القذافي (من منطلق سياسة فَرَق تَسُد) - بين الجهات والقبائل الفاعلة في ليبيا، والتي تسببت في الفوضى التي تفشت في البلاد عقب سقوطه، ما عرّض تماسك أراضيها للخطر^٥.

وقد سبقت مسائل الانقسامات والفرقة أحداث الربيع العربي إلى حد بعيد في العراق. وفي الواقع، فإن حرب الخليج (سنة ١٩٩١)، والحفائق المهمة التي تلتها (فرض مناطق الحظر الجوي الممتدة على التوالي بموازاة الخط السادس والثلاثين شمالاً والخط الثاني والثلاثين جنوباً) منحت أكراد العراق أولاً فرصة للحصول على الاستقلال السياسي بامتياز. أثارت سلسلة من الأحداث والقرارات التي اتخذت في أعقاب غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، إحباطاً شعبياً متزايداً - حيث اقترنت سياسة "اجتثاث البعث"^٦ بانتشار أعمال العنف وتزايد الطائفية فضلاً عن استمرار المحسوبية والفساد و"الإدارة السيئة". وكما ازداد شعور العراقيين بعدم تمثيل قاداتهم الوطنيين للإرادة الشعبية، كلما ازدادوا قريباً من قاداتهم المحليين. ونظراً لأن معظم هؤلاء القادة من الشخصيات الدينية أو القبلية التي تتطلع إلى القيام بدور سياسي، انتهى بها الحال إلى تزايد أهميتها وتوسّع الفجوة بين السكان والقادة الوطنيين. وتنامت الطائفية بالتوازي، وتزايدت معها مخاطر الانقسامات الإقليمية التي شقت بين الأكراد والسنة والشيعية^٧.

٤- انظر:

Dirk Vandewalle A History of Modern Libya, Cambridge University Press, 2006, pp. 43-76

٥- مجموعة الأزمات الدولية، ليبيا: البناء السليم على مفاوضات جنيف، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشمال أفريقيا، التقرير رقم ١٥٧، ٢٦ فبراير ٢٠١٥،

[http://www.crisisgroup.org/ar/regions%20countries/middle%20east%20-](http://www.crisisgroup.org/ar/regions%20countries/middle%20east%20-20north%20africa/north%20africa/libya/157-libya-getting-geneva-right.aspx)

[20north%20africa/north%20africa/libya/157-libya-getting-geneva-right.aspx](http://www.crisisgroup.org/ar/regions%20countries/middle%20east%20-20north%20africa/north%20africa/libya/157-libya-getting-geneva-right.aspx)

٦- هي سياسة قررت سلطة التحالف المؤقتة -الحكومة العراقية المؤقتة التي أعقبت سقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين- اتباعها لإقالة موظفي القطاع العام المواليين لحزب البعث من مناصبهم ومن ثم التخلص منهم.

٧- انظر فنار حداد، الطائفية في العراق: رؤى معادية للوحدة،

Fanar Haddad Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity, Oxford University Press, 2014, pp. 143-204

٢) صعود الميليشيات المسلحة

تُعتبر الأساليب القمعية التي كانت تنتهجها المؤسسات العسكرية، والأجهزة الأمنية ضد الشعوب، والحصانة التي منحتها إياها القيادات السلطوية من بين العوامل التي أدت إلى الانتفاضات العربية. ولكن المفارقة هي أننا تعلمنا أيضاً من التحولات في أمريكا اللاتينية أن الاستفادة من مرحلة انتقالية لا تتسم بالفوضى قد تستدعي النظر في منح الجيش دوراً مهماً^٨. وفي تونس كما في مصر، جاء خلع الرئيسين السابقين بن علي ومبارك نتيجة مطالب شعبية اقترنت بمظاهرات حاشدة، ولكن هذه النتيجة تحققت بالأحرى بفضل تدخل الجيش؛ وأوحت العملية الانتقالية التي أعقبت ذلك أيضاً بأن الجيش سيقوم بدور محوري أو سيكون له وجود قوي، كما أكدّه أيضاً أسلوب إقصاء الرئيس السابق محمد مرسي في عام ٢٠١٣^٩. وساهم عدم وجود جيش قوي في ليبيا، كما في العراق من قبل (مع إختلاف العوامل و الأهداف السياسية التي دفعت قيادات البلدين، وبالتالي درجة مسئوليتها، عن إضعاف جيوشها)، في إضعاف الآفاق المستقبلية للبلدين. وبالتالي، وفي كلتا الحالتين، أدت سيادة الدولة المحدودة أو الضعيفة فضلاً عن الصعوبات التي اعترضت سبيل ضمان الأمن من خلال وجود هيئة عسكرية فعالة في المقابل إلى تكاثر الميليشيات وانتشارها كالنار في الهشيم. وبرزت الميليشيات أيضاً في سوريا، وتولى بعضها الدفاع عن النظام في حين شكل البعض الآخر جماعات معارضة. ولكن رغم فقدان النظام السوري سيطرته على أجزاء كبيرة من الأراضي التي كانت تحت قبضته من قبل، فإن أحد الأسباب التي جعلته قادراً على البقاء في السلطة هو سيطرته على الجيش. ومنحت الصعوبات التي واجهها الجيش اليمني أيضاً في الاحتفاظ بسيادة الدولة على كامل أراضيها حيزاً للعديد من الأطراف الفاعلة القوية الجديدة أن تظهر على الساحة، بما فيها الميليشيات المسلحة.

٨- انظر:

ilBarah Mika، Rut Diamint، Militaries, Civilians and Democracy in the Arab World, FRIDE, Policy Brief 112, January 2012, http://fride.org/download/PB_112_Militaries_civilians_democracy.pdf

9- <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-23173794>

وتؤكد تلك الأمثلة بصفة عامة إلى أي مدى تحدّد قوة الجيش إمكانية ظهور وتوطد جهات مسلحة فاعلة من غير الدول تُعرف بالمليشيات إلى حد كبير. وتكمن المفارقة في أن تطلع شعوب العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن يعم الأمن أرجاءها سمح للجيش بالمطالبة بدور مهم؛ ولكن في الوقت نفسه، يلقي الوجود القوي للجيش في مجال الأعمال والسياسة، في التجربة المصرية على سبيل المثال، ظللاً من الشك على مدى استمرارية الاستقرار على المدى الطويل. وقد يكون الجيش في واقع الأمر قادراً على اقتناص فرصة المخاوف الشعبية التي تولدها الاضطرابات الإقليمية الحالية من أجل الحفاظ على دوره المهيمن. لكن الانتفاضات التي اندلعت منذ عام ٢٠١١ فصاعداً خلقت هي أيضاً واقعاً جديداً يجعل من الصعب على الشعوب قبول حكم عسكري أبدي.

٣) الاستقطاب السني الشيعي

الحديث عن وجود "شقاق بين السنة والشيعية" ليس جديداً في المنطقة، فإذا طرحنا جانباً الخلافات التاريخية الطويلة بين الفئتين^{١٠}، فقد تزامن إحياء تلك المسألة بين الدول الإسلامية مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران (عام ١٩٧٩). ويُعزى كل من الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) التي أعقبت تلك الثورة، فضلاً عن إخفاق محاولة الولايات المتحدة أن تجد بديلاً مكان صدام حسين بعد حرب الخليج (عام ١٩٩١)، بشكل كبير إلى مخاوف العديد من الدول العربية والغربية من محاولات إيران تصدير "الثورة الشيعية" إلى باقي دول المنطقة^{١١}. وقد عزز غزو العراق (٢٠٠٣) تلك المخاوف نفسها. فقد انتقدت ثلاث دول معروفة بكونها أقرب الحلفاء العرب للولايات المتحدة - وهي الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية - إدارة بوش

١٠ - للاطلاع على شرح جيد ومتوازن للجذور التاريخية "للنزاع بين السنة والشيعية"، يُوصى بقراءة itHichem DjaLa Grande Discorde : Religion et Politique dans l'Islam des Origines, Folio Histoire, 2008

١١ - انظر دراستنا المعنونة: "مسألة المرجأة الشيعية"

” La question de la Marja'iyah chiite », IRIS, 2006,
http://www.iris-france.org/docs/consulting/2006_chiite.pdf

عام ٢٠٠٤ لوضعها استراتيجية إقليمية من شأنها التشجيع على صعود "الهلال الشيعي"^{١٢} في عام ٢٠٠٧، وهي استراتيجية "الصحة"^{١٣}. و بات من الواضح في عام ٢٠١١ أن إيران اكتسبت نفوذاً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتفقد اتهامات دول الخليج بشأن تورط إيران في أحداث البحرين واليمن إلى أدلة قوية في أغلب الأحيان، ولكن في المقابل تقوم طهران بدور حاسم ومؤثر للغاية بل ولها وجود فعلي في كل من العراق وسوريا^{١٤}.

وتسود القراءة الجيوسياسية لهذه القضايا. فإيران والعديد من الدول العربية (بدءاً من المملكة العربية السعودية) تشارك في سباق على القيادة السياسية للمنطقة، ولكن أولوياتها تتصرف إلى بناء تحالفات من شأنها الحفاظ على نفوذها ومصالحها الوطنية والاستراتيجية في المقابل. ويمكن لهذه اللعبة أن تفرز وضعاً ضاراً للغاية. وقد أكدت أحداث الربيع العربي اتجاهاً لاحتضانها بالفعل من قبل في تجربة غزو العراق، ألا وهو الضعف المتزايد لمؤسسات بعض دول المنطقة، كما تؤكد في الوقت الحالي أمثلة في ليبيا واليمن وفي السابق في لبنان والأراضي الفلسطينية^{١٥}. وقد يثير فقدان الدولة سيادتها ردود فعل طائفية في المقابل: فالناس يبحثون في الواقع عن مرجعية قوية تضمن لهم وجوداً سياسياً وأمنياً. وينطوي هذا التحول من المشاعر القوية بالانتماء الوطني إلى حالات بديلة أيضاً على مخاطر تتمثل في تشجيع الطائفية بصفة عامة والتوترات بين السنة والشيعة على وجه الخصوص. وقد سبقت الثقافة والمعتقدات الدينية في الواقع عملية رسم الحدود السياسية المعاصرة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

١٢- كيفن مازور، "الهلال الشيعي وشرعية الدول العربية"

Kevin Mazur, "The "Shia Crescent" and Arab State Legitimacy", SAIS Review of International Affairs, Volume 29, Number 2, Summer-Fall 2009, https://muse.jhu.edu/login?auth=0&type=summary&url=/journals/sais_review/v029/29.2.mazur.pdf

١٣- كانت "الصحة" استراتيجية وضعتها الولايات المتحدة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وتعتمد على فكرة تسليح القبائل السننية العراقية للتأكد من أنها لن تنضم إلى صفوف تنظيم القاعدة. وعززت تلك الاستراتيجية مواقف التحدي المتبادل بين السنة والشيعة. ويسود الوضع نفسه في الوقت الراهن حيث أن إدارة أوباما حذت فكرة وضع استراتيجية مماثلة "تعتمد على القوى السننية" لمكافحة داعش، ومن ثم أثارت في المقابل انتقادات الحكومة العراقية (أو ما يسمى "الأغلبية الشيعية").

١٤- Casa Árabe, "Iraq en la encrucijada", مؤتمر نُظِم في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥

<http://www.casaarabe.es/eventos-arabes/show/iraq-en-la-encrucijada>

١٥- بينما يمكن أيضاً إضافة حالة سوريا إلى تلك القائمة، قد تُثار حجج مفادها أن النظام السوري على الرغم من فقده مساحات كبيرة من الأراضي التي كانت تحت سيطرته في السابق فإن مؤسساته مازالت قوية.

وسعت المجموعات السكانية التي كانت تخشى على أمنها عموماً إلى ضمان الحماية من خلال الانخراط أكثر مع أفراد المجتمعات الدينية الخاصة بها. وتشكل تلك المساعي التلقائية مقترنة بمستوى التوتر والتنافس الإقليمي السائدين بين ما يُطلق عليه "المملكة العربية السعودية السنّية" (موطن الحرمين الشريفين الإسلاميين) و"إيران الشيعية" جزءاً من الأسباب التي أدت إلى تولد انطباع بتصاعد المد الطائفي.

ومع ذلك، ينبغي التعامل مع فكرة وجود معركة عالمية حامية الوطيس بين السنة والشيعية من خلال وضع العديد من الفروق الدقيقة في الاعتبار. والادعاء بادئ ذي بدء بأن التوترات الطائفية لا تشكل جزءاً من القوى المحركة في المنطقة هو ضرب من ضروب الإنكار الواضح للحقائق: فهناك العديد من الأمثلة على معارك تعارضت فيها السنة مع الشيعة - وكذلك طوائف دينية أخرى مع بعضها البعض - ويبدو أن هذا الاتجاه نما أكثر بكثير خلال العقد الماضي. ويتضح هذا الاتجاه جلياً في الوقت الراهن لا سيما في سوريا، حيث أن القوى المحركة المحلية (المعارك بين جماعات متنافسة تتبنى مسميات تشير إلى انتماءات طائفية) مقترنة بالأسلوب الذي تعكس به تلك الجماعات نفسها الاختلافات الإقليمية (حيث تدعم دول الخليج "السنة" بعضاً من هذه الجماعات في حين تعتمد جماعات أخرى على مساندة إيران والعراق "الشيعيين") تعطي انطباعاً في نهاية المطاف بأن آفاق الطائفية هي التي ستشكل مسار الصراع. ولكن لا يزال هناك مجال للاعتقاد بأن سوريا لن ينتهي بها المآل بالضرورة إلى التقسيم على أسس طائفية، ولن تمتد الطائفية بالضرورة لتعم أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حد كبير: فالمعارك الطائفية مازالت هي الاستثناء إلى حد بعيد وليست القاعدة، ومعظم هذه المعارك تدور في مناطق يسود فيها التنافس السعودي الإيراني. ومن هذا المنظور، فإن فكرة عودة "الشقاق الشيعي السني" على نطاق واسع إلى المنطقة هو من قبيل المبالغة أساساً، في الوقت الراهن على الأقل.

٤) الأيديولوجيات المتطرفة

توجد عدة درجات وأنواع من التطرف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد برزت الاتجاهات التي شهدناها منذ عام ٢٠١١ بشكل رئيسي من خلال أمثلة الحركات الوطنية القائمة على أساس ديني والجماعات الدينية. وتشير الحركات الوطنية القائمة على أساس ديني إلى مؤسسات إسلامية مثل الإخوان المسلمين أكثر مما تعني أي مؤسسة "غير مسلمة" مماثلة. وقد منح الربيع العربي التنظيمات السياسية الإسلامية فرصة للمطالبة بالوصول إلى سدة السلطة. وإذا طرحنا جانباً الحالات التي يُطبَّق فيها حكم إسلامي، فقد تحققت هذه النتيجة بالفعل في الأراضي الفلسطينية بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير من عام ٢٠٠٦. ولكن الربيع العربي خلق سياقاً جديداً. فقد تمكنت الحركات والتنظيمات الإسلامية في تونس (النهضة)، وكذلك في مصر (الإخوان المسلمين) من الوصول إلى السلطة بعد أن ظلت محظورة لعقود من الزمان.

واستفادت بالمثل الأحزاب والحركات السلفية من سياق ما بعد عام ٢٠١١. فقد تمكنت تلك الأحزاب والحركات في مصر وتونس من الظهور في الشوارع وحشد أتباعها والمشاركة في الانتخابات^{١٦}. وكان ذلك بمثابة مفاجأة في تونس أكثر مما كان في مصر. فقد اتسم حكم زين العابدين بن علي، من الناحية الرسمية على الأقل، بغياب المنظمات السلفية عن الساحة - أو بعدم وجودها فيها. واكتسب هذا الواقع أهمية أخرى بالإضافة إلى أهميته الاجتماعية عندما حدث وأصبح السلفيون - على النقيض من الإسلاميين الذين تمثلهم جماعة الإخوان المسلمين والذين يختلفون مع السلفيين فكرياً و/أو سياسياً- "صانعي الملوك" المحتملين، أو القوة الحرجة المؤثرة في صعود الإسلاميين إلى الحكم، كما كان الحال في مصر^{١٧}. ولكن السلفيين لم

١٦- التأكيدات الواردة في هذه الفقرة لا تعني أن السلفيين في تونس ومصر يمكن تصنيفهم على نفس المستوى. فهناك فروق دقيقة واضحة وقوية (من الناحية التاريخية وفي التوجهات الفكرية والمعتقدات والأهداف الفعلية...) تجعل السلفيين المصريين مختلفين عن نظرائهم التونسيين.

١٧- لمزيد من المعلومات عن السلفيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشمال أفريقيا ومواقفهم من القضايا الراهنة بما فيها صعود الدولة الإسلامية، انظر:

Joas Wagemakers، "building before and after the rise of the -etats no saedI ifalaS"، POMEPS Studies 12، 17th March 2015، http://pomeps.org/wp-content/uploads/2015/03/POMEPS_Studies_12_ISAge_Web.pdf

يكونوا الفاعلين الوحيدين الذين انتصروا في المشهد بعد عام ٢٠١١. فقد شهدت جمعيات دينية لم يكن لها في الواقع أي طموحات سياسية رسمية صعوداً مستمراً خلال السنوات الماضية. ويرتبط هذا الاتجاه أيضاً - ولو جزئياً على الأقل - باستراتيجيات التمويل التي تعتمد عليها بعض الدول و/أو المؤسسات الدينية الإقليمية الرسمية تجاه هذه الأيديولوجيات والحركات، مثل تلك التي تعتمد عليها بعض الجهات الفاعلة في دول خليجية (قطر في ما يخص سوريا أو ليبيا) و/أو الجهات المانحة الخاصة (الكويت والصلات المزعومة بين بعض رجال الأعمال الكويتيين وتنظيم داعش).

ومع ذلك، لم يكن أي من الأمثلة الإقليمية المطروحة التي تمكنت فيها الأحزاب والحركات الإسلامية من الوصول إلى السلطة واعداءً على الإطلاق. ففي مصر، أثارت الاضطرابات التي أعقبت وصول الرئيس محمد مرسي إلى السلطة انقسامات إضافية في المجتمع المصري؛ وسادت حالة مماثلة في تونس قبل عقد الانتخابات البرلمانية الجديدة في نهاية عام ٢٠١٤. ويضيف كل مثال من تلك الأمثلة تفسيراً خاصاً عندما يتعلق الأمر بأسباب وقوع أحداث عنف لاحقة، حيث يُعزى العنف في مصر إلى عدم خبرة مرسي وسعيه إلى تركيز جميع السلطات في يديه، ما أفضى إلى اندلاع اضطرابات شعبية سهلت على الجيش قيادة انقلاب ضده؛ وفي تونس، أعطى اغتيال عدد من الشخصيات المهمة "المناهضة للإسلاميين" في عام ٢٠١٣ (شكري بلعيد، ومحمد براهيم) ثقلًا أكبر للمتظاهرين المناهضين لحزب النهضة ولمطالبهم بتنظيم انتخابات جديدة. وحتى في المغرب، حيث وصل حزب إسلامي (هو حزب العدالة والتنمية) إلى السلطة عام ٢٠١١ في أعقاب انتخابات عادية، أُجبرت الأزمة السياسية التي وقعت في عام ٢٠١٣ الحزب الحاكم على النظر في تشكيل حكومة ائتلافية جديدة مع خصومه في شهر أكتوبر من العام نفسه. والمفارقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أن الحركات الإسلامية قد ينتهي بها الأمر إلى أن تُنتخب من خلال عملية ديمقراطية، ولكنها تخلق في الوقت نفسه كثيراً من الجدل بحيث تصبح بالكاد قادرة على البقاء في السلطة. وتبلغ واحدة من نوبات هذا العرض ذروتها في الوضع السائد حالياً في ليبيا، حيث تقوض الانقسامات بين الجهات الفاعلة التي تنتمي إما إلى "الإسلاميين" أو "غير الإسلاميين" بوضوح آفاق التقارب بين الفصائل المتحاربة والسكان الواقعيين تحت سيطرة كل منها.

٥) التوحيد الديني / الطائفي والإرهاب

لم يخلق الربيع العربي في حد ذاته واقعاً من الإرهاب. ففي حين أُثبتت أحداث ١١ سبتمبر قدرة جماعات مثل تنظيم القاعدة على تنفيذ هجمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجهما، كانت الأصول التي تنتمي إليها تلك التنظيمات معروفة من قبل. فقد غرست التطورات التي طرأت على أفغانستان خلال ثمانينات القرن العشرين والدعم الذي قدمته الولايات المتحدة وبعض حلفائها (المملكة العربية السعودية وباكستان) بصفة أساسية للمجاهدين المناهضين للاتحاد السوفيتي بذور ما نما فيما بعد ليصبح تنظيم القاعدة^{١٨}. وعلاوة على ذلك، فإن وجود تنظيم داعش (المعروف باسم الدولة الإسلامية) والاحتمالات المتصلة به لا يمكن التعامل معها بمعزل عن سياق عالمي قررت فيه بعض الجهات الفاعلة أن تتعامل بطريقة الخاصة مع القضايا الإقليمية. ومن الواضح أن موقف بعض الأنظمة أعطى مساحة أكبر لانتشار العقيدة الجهادية. ففي المراحل المبكرة من الربيع العربي، أُطلق كل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المجلس العسكري) في مصر^{١٩} والنظام الحاكم في سوريا سراح^{٢٠} سجناء كان من ضمنهم جهاديين، ومن ثم أُتيحت لهاتين السلطتين الفرصة في المقابل لاستغلال قضية التطرف الديني في خطوة كانت تهدف على الأرجح إلى انتزاع الصفة الشرعية من المظاهرات الشعبية وإعاقة نجاحها. ولكن بعد ما قيل، مهما كانت التحركات الحكومية التي ساعدته التنظيمات الجهادية في نهاية المطاف، يمكن أيضاً دراسة تلك التنظيمات وتحليلها باعتبارها بُني قائمة بذاتها لديها أيضاً تاريخ خاص بها.

١٨- انظر على سبيل المثال:

Felix Kuehn, Alex Strick Van Linschoten, An Enemy We Created: The Myth of the Taliban/Al-Qaeda Merger in Afghanistan, 1970-2010, C. Hurst & Co. Publishers Ltd., 2012

١٩- حسام بهجت، "من فك أسر الجهاديين؟"، مدى مصر، ١٦ فبراير ٢٠١٤،

[http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%83-](http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%83-%D8%A3%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%9F)

[-D8%A3%D8%B3%D8%B1-](http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%83-%D8%A3%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%9F)

[-D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%9F](http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%83-%D8%A3%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%9F)

٢٠- "كيف ساهم نظام الأسد السوري في تشكيل داعش"، نيوزويك، ٢١ يونيو ٢٠١٤،

"How Syria's Assad Helped Forge ISIS", Newsweek, 21st June 2014,

<http://www.newsweek.com/how-syrias-assad-helped-forge-isis-255631>

ويُدعى تنظيم داعش في الواقع الاستقلال السياسي، ولكن نشأته وصعوده تحققاً بفضل وجود تنظيم مماثل سبق وجود داعش وهو تنظيم القاعدة في بلاد ما بين النهرين (العراق). وخلق غزو العراق عام ٢٠٠٣ بالفعل فراغاً سياسياً سمح بنمو تنظيم القاعدة في البلاد؛ وكانت ضمانته وجوده هي تركيز التحالف بقيادة الولايات المتحدة على ضرورة تتبع تنظيم القاعدة والإرهاب بشكل عام، والهجمات العنيفة التي شنها التحالف وتسببت في قتل عدد كبير من الأبرياء. وبينما نجحت استراتيجية الصحوحة التي وضعتها الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٧ فصاعداً في إضعاف تنظيم القاعدة إلى حد كبير، إلا أنها لم تضع حداً "لروح تنظيم القاعدة" ولا "لأيديولوجيته". وبعبارة أخرى، بينما عكست العديد من التحليلات في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر اعتقاداً مفاده أن الانضمام لتنظيم القاعدة ينبع أولاً وقبل كل شيء من التزام ديني يمكن تفسيره على أكمل وجه وفقاً لقواعد الدين الإسلامي ومبادئه، أثبت الربيع العربي أن الأمور أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. فالعديد من أعضاء تنظيم القاعدة وداعش و/ أو تنظيمات مماثلة قد يتخذون قراراتهم بدافع من المعتقدات الدينية ومن تفسير مغلوط للقرآن وللمبادئ الدين الإسلامي. ومع ذلك، فإن السعي المحتمل لأعضاء تلك التنظيمات المتطرفة إلى إيجاد بديل للنظم السياسية والاجتماعية التي يعيشون داخلها قد يشكل أيضاً دافعاً قوياً كثيراً ما ينتهي بنا الحال إلى الاستخفاف به أو عدم إعطائه حق قدره من التحليل.

وقد كشف الربيع العربي بالفعل عن حالات الفراغ السياسي، الموروثة عن عقود من القمع المنهجي، أو عن حالات صادفت فيها الأنظمة حديثة النشأة صعوبة في بسط سيادتها على أقاليمها الوطنية. ومنح هذا السياق فرصة سانحة لتوطد أقدام المنظمات المتطرفة كما شهدنا في ليبيا وسوريا والعراق وكذلك شبه جزيرة سيناء في مصر. وفي حين استغلت هذه الجماعات فرصة الفراغ السياسي و/ أو العسكري، فإن استفادتها من التغطية الإعلامية الجيدة لأفعالها يفسر أيضاً جزئياً سبب نجاح استراتيجياتها في الانسحاب. وسواء جاءت تلك الجماعات من تلك الدول نفسها أو من بلدان غربية، يبدو أن الأفراد الذين ينضمون لهذه التنظيمات يبحثون أولاً وقبل كل شيء عن بدائل للأنظمة السياسية التي يعيشون في ظلها. ويصب هذا السعي الوجودي في مصلحة الجماعات المتطرفة التي تدعي أنها تمثل المطالب الشعبية. بيد أن القول بأن تنظيمات من قبيل داعش والقاعدة وما شابههما تمثل واقعاً عنيفاً في جوهره لمنطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو جدل يجانب الصواب. وحتى إن اكتسبت التنظيمات المتطرفة أهمية بفضل الأعضاء المنتسبين إليها، فإنها لا تزال تمثل نسبة لا يُعتدُّ بها من شعوب العالم العربي. وعلاوة على ذلك، فإن مطالبها وأفعالها تثير بوضوح انتقادات قوية في العالم العربي والإسلامي ورفضاً شعبياً في المقابل.

ثانياً- هل تتسم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالعنف في جوهرها؟

لن تستمر موجة العنف التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الأبد. ولكن من المرجح أن يظل عدم الاستقرار والتهديدات - وبالتالي العنف المتزايد المحتمل - في المنطقة بعض الوقت. ومع ذلك، ينبغي قراءة معظم تلك العناصر إن لم يكن كلها من منظور عقلاني: فالعنف المعاصر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يُعزى في جزء كبير منه إلى إحباطات شعبية متراكمة ترتبط أيضاً بسياسات خاطئة وضعتها عدة حكومات محلية ودولية.

(١) الشرعية السياسية للدول والحكومات

تحدد درجات الشرعية السياسية التي تتمتع بها أنظمة وحكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حد كبير النمط الذي يبرز به الاحتقان الشعبي واستمراره وتطوره في بعض الأحيان إلى سلوكيات عنيفة. وقد صادفت أي محاولة قبل الربيع العربي لانتقاد معظم الأنظمة العربية أو قادتها الذين ظلوا يحكمون البلاد لفترات طويلة، أو للطعن في شرعيتهم قمعاً شديداً من جانب الحكومات. وفضلاً عن ذلك، حتى البلدان التي تغيرت فيها الأنظمة أو الحكومات (مثل لبنان، أو العراق ...) لم ينته بها الحال إلى الاستفادة من هذا التحول من خلال إنشاء بُنى سياسية قوية أو قاعدة قوية لحكم القانون على نحو يرضي مطالب الشعوب وتطلعاتها. ولكن مع الربيع العربي، لم تتعم بالضرورة بلدان نُظمت فيها انتخابات مثل مصر وتونس بالاستقرار المنشود مباشرة: فقد طُعن على نتائج الانتخابات في كثير من الأحيان وقد ثارت شكوك قوية

حول الدور الذي لعبته أجهزة الدولة في هندسة النتائج^{٢١}، أو في أسلوب إدارة البلاد من جانب القوى الفائزة في هذه الانتخابات، ما أدى إما إلى تنظيم انتخابات جديدة، أو حدوث انقلاب، أو كليهما^{٢٢}. أما في باقي دول المنطقة، تلت المطالبات الشعبية بالتغيير إلى توطيد الأنظمة الحاكمة كما في (عُمان، والمغرب ...)، أو إلى هيمنة حالة من عدم الاستقرار أو التشرذم الجغرافي (كما في ليبيا وسوريا واليمن ...).

وجاء العنف في جميع تلك البلدان نتيجة للمواجهات التي حدثت بين السلطات العامة وأفراد الشعب. ومع ذلك، فإن الاحتجاجات وما ينتج عنها من عنف محتمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أخذت نفس النمط والمنعطف كما في بقية دول العالم. فالاشتباكات بين أفراد المجتمع الذين يرغبون في تغيير فعلي والأنظمة التي تريد أن تحتفظ بمقاليدها هي مصدر العنف التي نشهدها في الشوارع. وحتى حينئذ، فإن طبيعة رد الفعل الحكومي تجاه تلك الاحتجاجات هي التي تثير نتائج عنيفة وليس العكس. وإلى جانب ذلك، فإن بعض الحكومات (مثل سوريا ومصر) تميل إلى تفسير ذلك بأن وجودها مهم لحماية مجتمعاتها من الجماعات الإرهابية أو المتطرفة، ولكن عدم وجود تلك الجماعات - أو عدم القضاء عليها تماماً، في الوقت الراهن على الأقل - يمنح معظم الأنظمة العربية مسوغات أخرى للتمسك باستراتيجية البقاء السياسي التي من المقصود أن تصل بطبيعة الحال إلى آخر مداها.

ويرتبط كل من التطرف والإرهاب واستراتيجيات الاستقطاب الناجحة التي تصب في مصلحة الجماعات العنيفة أو المتطرفة في جانب كبير منه في الواقع إلى غياب وجهات النظر القابلة للتطبيق والاستمرار والرؤى التي تحفظ كرامة الشعوب، وترتبط أيضاً بالسياسات الحكومية القمعية والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى التطرف الاجتماعي أو الشعبي الشديد. وحتى في مصر، فإن استبعاد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من العمل السياسي والاستراتيجيات القمعية الصارمة والشديدة الوطأة المتبعة ضد أعضائها لا يمكن أن تؤدي سوى إلى تطرف بالغ في صفوف القاعدة الشعبية للحركة، في حين أن ما هو مطلوب هو وضع سياسات واتخاذ قرارات تشجع على تليين مواقفهم. وهنا أيضاً، ومما يثير السخرية، قد يكون

21- <http://www.madamasr.com/sections/politics/anatomy-election>

٢٢- انظر القسم أولاً، الفقرة د.

العديد من أنظمة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على استعداد لإثارة هذا التطرف كي تتمتع بشرعية في المقابل وتحفظ بها.

٢) الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للتطرف

تحدد الأسباب الاجتماعية والاقتصادية أيضاً أسلوب التحول إلى سيناريوهات العنف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما كان واضحاً حتى من قبل أحداث الربيع العربي. ففي مصر عام ٢٠٠٦، كان الدافع وراء إضرابات عمال مصنع غزل المحلة للنسيج التي استمرت لمدة شهور طويلة هو المطالبة بتحسين الظروف الاقتصادية. وظهرت حركة مماثلة عام ٢٠٠٨ في تونس، في منطقة التعدين بقفصة، حيث دفعت حالة من اليأس الاجتماعي والاقتصادي بعض المحتجين إلى التظاهر^{٢٣}. وكان إقدام محمد البوعزيزي على إحراق نفسه أيضاً نتيجة للإحباط وفقدان الأمل اللذين لهما جذور اجتماعية واقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن المظاهرات التي ميزت الربيع العربي اندلعت في بلدان ومناطق عانى فيها السكان مشكلات اقتصادية عميقة وليس في دول بلغت إيرادات الفرد فيها مستويات مرتفعة نسبياً^{٢٤}.

وبالتالي قد يشكل الإحباط الاجتماعي والاقتصادي عاملاً محركاً نحو التطرف الاجتماعي والسياسي وليس التطرف الديني. وقد تستخدم بعض الحركات الاحتجاجية الدين كعامل محفز قوي، ولكن يبدو من الإنصاف أن نُعزي حالة الإحباط المبدئية التي يشعر بها المتظاهرون وانضمامهم في نهاية المطاف إلى حركات وتنظيمات دينية في الأغلب الأعم إلى عوامل اجتماعية و/ أو اقتصادية في المراحل الأولى على الأقل. وإلى جانب ذلك، تستفيد التنظيمات

٢٣- للاطلاع على تحليل لتلك الحركات انظر:

édéric VairelFr, Joel Beinin Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa, Stanford University Press, 2011.

٢٤- للحصول على لمحة عامة عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في عام ٢٠١١، انظر تقرير البنك الدولي عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الاستثمار من أجل النمو وخلق فرص للعمل، سبتمبر ٢٠١١،

Investing for Growth and Jobs, September 2011,

http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/World_Bank_MENA_Economic_Developments_Prospects_Sept2011.pdf

الدينية دائماً من مجموعة أساسية من المؤيدين؛ ومع ذلك، أثبتت الأمثلة الحديثة في مصر وتونس أيضاً أن هذه الأحزاب والحركات يمكن أن تعتمد في نجاحها إلى حد كبير على الأصوات المتأرجحة والناخبين المترددين. ويكون الدافع لدى شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل تحديد خياراتها السياسية بشكل رئيسي، هو السعي لإيجاد بدائل للأنظمة والقواعد السائدة التي تعيش في ظلها. وسواء اتفقنا على تسمية هذه العمليات "ثورية" أو لم نتفق، فإن واقع الأمر هو أن بحث القواعد الشعبية عن التغيير نادراً ما يحدث دون عنف على الإطلاق. ويكون الحال كذلك على وجه الخصوص عندما تُواجه مطالب من يبحثون عن آفاق جديدة بقمع في المقابل.

ثالثاً: التفكير في المرحلة المقبلة: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجديدة

تذرت الحكومات العربية مرات عديدة على مدار التاريخ بالعنف واستغلتته كي تبدو وكأنها المنفذ والملاذ. وكلما خرج الناس إلى الشوارع للمطالبة بآفاق مستقبلية أفضل، كانت الحكومات تضرب بيد من حديد، وفي معظم الأحيان، تكيل الاتهامات للجماعات المحتجة بأن قوى خارجية هي التي تحركها وتدعمها. وبرت أنظمة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً في اتهام "الجهاديين" بالوقوف وراء هذه الحركات، ولا سيما عندما تخشى على مستقبلها. وهذا هو الأسلوب الذي اتبعه معمر القذافي في إلقاء كل اللوم على "تنظيم القاعدة"^{٢٥} عن الانتفاضات التي شهدتها ليبيا في عام ٢٠١١، بينما أشار بشار الأسد عدة مرات إلى المؤامرات الخارجية^{٢٦} عندما كان يتحدث عن أحداث العنف في سوريا.

واليوم، تقف المنطقة عند مفترق طرق: فالحركات الشعبية التي بدت واعدة للغاية في عام ٢٠١١ لم ينتج عنها تجديد النخب السياسية؛ ومازالت حركات المجتمع المدني موجودة وتحرك

٢٥- بي بي سي، مقابلة شخصية مع معمر القذافي، أول مارس ٢٠١١،

<http://www.bbc.com/news/world-middle-east-12607478>

٢٦- انظر على سبيل المثال، بي بي سي، "الرئيس السوري بشار الأسد يلقي باللوم على "المؤامرات الخارجية"، ١٠ يناير ٢٠١٢،

<http://www.bbc.com/news/world-middle-east-16483548>

وتحتشد، لكنها بحاجة إلى البرهنة على قدرتها على إحداث تأثير قوي في وجهات النظر الاجتماعية والسياسية. ومن ناحية أخرى، أصبح العنف جزءاً من المشهد الإقليمي، حيث لا ريب أن الجماعات المدفوعة بأغراض دينية (داعش وأنصار الشريعة وتنظيم القاعدة وتشعباتها الإقليمية...) مستمرة في الصعود وفي تكثيف أعمال العنف والهجمات التي تشنها. ولا بد إذاً من التوصل إلى سبل ممكنة للتغلب على العنف بشكل فعال دون إتاحة الفرصة للسلطات السياسية في المقابل للملاحقة التعسفية لأي شخص تعتبره عن عمد عدواً للدولة.

إن إيجاد حلول للمعضلات الكثيرة التي تواجه المنطة هو أبعد ما يكون عن المهمة السهلة، لا سيما في لحظة تزيد فيها أعمال العنف التي نشهدها في الدول الأوروبية دورها من تعقيد الأمور في المنطقة. فقد اتخذت الحكومة الفرنسية في أعقاب هجمات ١٣ نوفمبر ٢٠١٥ في باريس سلسلة من القرارات غير المتناسبة لا مع فكرة صالح المواطنين ولا مع حركات المجتمع المدني والديمقراطية. وأقدمت الحكومة الفرنسية في خطوة كان المقصود منها إثبات قدرتها على الرد بفعالية على تلك الهجمات، على اتخاذ تدابير أمنية صارمة ومشددة. وتشن فرنسا في الوقت الحالي ضربات موجعة على مواقع داعش في سوريا، في حين أعلنت حالة الطوارئ في فرنسا لمدة ثلاثة أشهر. ويصعب تصديق فعالية تدابير من هذا القبيل بينما يبدو أن معظم الأشخاص المسؤولين عن هجمات باريس نشأوا وتطرفوا داخل فرنسا. ولكن إلى جانب ذلك، من السهل أيضاً أن نفهم تعارض التدابير العسكرية والأمنية التي اتخذتها فرنسا كرد فعل على هجمات ١٣ نوفمبر ٢٠١٥ مع إمكانية ضغط باريس من أجل الديمقراطية والشفافية السياسية ومزيد من الاحترام لحقوق الإنسان والمواطنين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد ينطبق الشيء نفسه على أغلب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: فهي أيضاً تمر بلحظة تشعر فيها أن أي إجراء من شأنه أن يساعد في مكافحة "الإرهاب" له ما يبرره. وتكمن المشكلة في أن التعريف القانوني للإرهاب لا يزال فضفاضاً، وفي الوقت نفسه يبدو أن معظم تلك الدول لا تعي أن محاربة التطرف تحتاج أيضاً إلى وضع سياسات اجتماعية تساعد على الحد من حالة الإحباط وتداعياتها العنيفة.

وتشير الأمور كلها في الواقع إلى أنه مهما كانت النوايا المؤيدة للديمقراطية لدى الدول الغربية، فإنها لا تزال غير قادر على مقاومة فكرة الحاجة إلى قيادات قوية وصارمة لمواجهة

التطرف والعنف. والمفارقة التي ينطوي عليها هذا النهج هو أنه يعزز مزيداً من العنف المضاد. وتبرهن لنا عدة أمثلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقعياً تأثير الصلات القائمة بين الجهات الفاعلة المحلية والقوى الخارجية الداعمة لها وما تثيره من معارك وصراعات متزايدة في المقابل. وبالمثل، فإن الأسلوب الذي تنتهجه الدول في مسعاها لمحاربة المنظمات الإرهابية يحذب استخدام القوة المفرطة والإكراه على حساب قوة الإقناع؛ والنتيجة هي مزيد من الإحباط على أرض الواقع، ما يصب في مصلحة تنظيمات مثل داعش حيث يمكنها من استقطاب عدد متزايد من التابعين.

لا يمكن فهم وتفسير العنف في المنطقة بمعزل عن سبب من الأسباب التي ولدته، وهو السياسات الفاشلة التي أثرت الجهات المالية الداعمة وأهم الممولين والشركاء التجاريين لدول المنطقة اتباعها. فقد استمرت الدول الغربية خلال عقود من الزمن في الدعوة إلى إجراء مزيد من الإصلاحات السياسية وأعمال الشفافية، ولكنها لم تجعل منها حجر الزاوية في علاقاتها مع المنطقة. وادعى العالم الغربي بشدة مع الربيع العربي أنه كان يرغب في مساندة المجتمعات المدنية وفي دعم مطالبها من أجل التغيير، ولكن ينبغي التذليل على هذا الالتزام والبرهنة عليه من خلال نتائج ملموسة. ومن الواضح أن هذا لا يعني عدم تحمّل شعوب المنطقة وحكوماتها هي أيضاً الجزء الأكبر من المسؤولية؛ فالتغيير ينبغي أن يبدأ دائماً وأبداً بالنفس، وهناك هامش أكبر للتحسن في هذا الصدد أيضاً.

لذلك، بينما لا يمكن تبرير ممارسة العنف بأي حال من الأحوال، لا بد من النظر إليه على حقيقته فهو نتيجة لفشل جماعي يشمل معظم الأنظمة الحاكمة في المنطقة. من الصعب القبول بتلك النظريات التي تتحدث عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها منطقة سيستمر العنف في السيطرة عليها جوهرياً و"بشكل متوارث"؛ ويروج عموماً هذا الفكرة أشخاص يميلون إلى قراءة ما يجري في المنطقة من خلال تفسير خاطئ ومغلوط للإسلام ليس بالضرورة أفضل من التأويلات التي تخرج بها التنظيمات الجهادية. والأخبار السيئة هي أنه سيظل من الصعب تغيير هذا الوضع طالما أن تركيز الحكومات والبنى السياسية المعاصرة ينصرف إلى أولوياتها الحالية - الأمن - وإلى اتباع أنماط "الطول" التي تتصورها لتحقيقه - وهي حلول تستند بشكل عام إلى سياسات تقصي حقوق المواطنة وتولد مزيداً من انعدام الأمن والعنف في المقابل.

